

جامعة غرداية  
كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية  
- قسم العلوم الاقتصادية -



فعالية تخفيض معدلات الفائدة للحد من مشكل  
تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة  
دراسة حالة وكالة القرض المصغر وكالة  
غرداية 2007-2016

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي علوم  
اقتصادية

تخصص: نقود مالية وبنوك

تحت إشراف الدكتور : بن ساحة علي

من إعداد الطالبين:

✍ . علي أولاد سيدي أعمر  
✍ . عبد الرزاق تمام

أعضاء لجنة المناقشة :

الرقم	الاسم واللقب الأستاذة (ة)	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
01		دكتور	غرداية	رئيس
02	اولاد الهدار عبد الفتاح	أستاذ	غرداية	مناقش

الموسم الجامعي : 1439 – 1440هـ/2018-

مقدمته

### التوطئة :

لقد تفتنت العديد من الدول باختلاف درجة نموها الاقتصادي إلى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها الفعال في تحقيق أهدافها، التنمية، لذلك أولت لها اهتماما متزايد لتقدم الدعم والمساعدة للنهوض بهذا القطاع.

بحيث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر عنصر مهم في عملة التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتميز به من خصائص، كقابليتها لتكييف مرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب الشغل وجلب الثورة، كما أنها تشكل ميدان لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية وفتح مجالا واسعا أما المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي، مما يخفف الضغط على القطع العام في توافر فرص العمل وبالرغم من تلك الأهمية التي تقدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الاقتصاديات، إلا أنها تعاني مجموعة من العوائق ومن بين تلك العوائق هو التمويل حيث يعتبر هو العائق الأساسي للعامل الرئيسي لبقاء وتطور المؤسسات الصغيرة، لأنه يلعب دورا فعالا في دعم تنافسيتها محليا ودوليا، حيث إن عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تختفي في المرحلة الأولى من نشأتها، بسبب عدم حصولها على التمويل، إذ أن هذه المؤسسات تعتمد بشكل كبير على أموالها الخاصة التي عادة ما تمكنها من اجتياز مرحلة لإنشاء دون المرور إلى المراحل الأخرى في أقرب الآجال، وذلك لمحدودية قدرتها على تعبئتها، بحيث تكون دوما في الحاجة مستمرة إلى مختلف الأشكال التمويل الخارجي (الافتراض) لتغطية احتياجاتها، التمويل خاصة القروض البنكية، غير أن الحصول على هاته القروض يتوجب عليها فضال عن تقديم دراسة جدوى للمشروعات وتوفير الضمانات الكافية لتغطية وأسعر فائدة مرتفعة والتي نادرا ما تكون متاحة لدى هذه المؤسسات حيث أن سعر الفائدة يشكل العائق الرئيسي والأساسي لقدرة الفرد على التمويل ومنه أصبح التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل الانشغال الأهم سواء بالنسبة لأصحاب المؤسسات أو للسلطات العمومية في الاقتصاديات المعاصرة. وهو أحد المحاول الأساسية لسياسات الاقتصادية للدول المتقدمة كما هو شأن الدول النامية إلا أنه في ظل النظام البنكي الحالي نجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نفسها الأقل للاستجابة لمتطلبات الكلاسيكية لهذا النظام لذا اعتمدت الحكومات الجزائرية إلى التفكير في آليات التأهيل وتطوير هذا القطاع في ضوء تحولات الاقتصادية الراهنة.

### ➤ الإشكالية :

انطلاقاً مما سبق نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحاجة إلى أموال من أجل الحصول على مختلف الآلة والتجهيزات اللازمة لعملية الإنتاجية، وكذلك الحفاظ على بقائها تطوير نشاطها لذلك تتضمن إشكاليتنا التساؤل التالي : ما مدى فعالية تخفيض معدلات الفائدة للحد من مشكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

كما يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية :

- إلى أي مدى تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية ؟
  - ما أثر الفائدة على حجم القروض الممنوحة ؟
  - هل الشروط التي تفرضها البنوك على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مستعصية ؟
- **فرضيات البحث :**

- تساعد تخفيض معدلات الفائدة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة كبيرة وفعالة في التنمية الاقتصادية.
- التمويل المدعم يعتبر الحل الأمثل لتسهيل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنوك.

- تفرض البنوك الجزائية شروط على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإعطاء القروض.

➤ **مبررات اختيار البحث :**

- معرفة الدور الذي تلعبه البنوك في تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبار أن التمويل ونسبة الفائدة هما أهم عائق واجهه هاته المؤسسات.
- الرغبة الشخصية في البحث في هذا الموضوع بحكم الدفع الوطني والتخصص.

➤ **أهمية البحث :**

توفر أهمية اختيار هذا الموضوع في الجوانب التالية :

- يعتبر سعر الفائدة من أهم الأشياء التي ينظر إليها صاحب القرض.
- يعتبر التمويل أهم المواضيع التي تهتم أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي من جهة وتوفير مناصب الشغل من جهة أخرى.

- تقديم بعض الاقتراحات التي من شأنها أن تزيد في تفعيل العالقة بين البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

➤ **أهداف البحث :**

تسعى من خلال هذه الدراسة الوصول إلى أهداف أهمها :

- إثبات أنواع سعر الفائدة الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- التعرف على مختلف مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- معرفة أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد.
- الرغبة في الإحاطة بكل ما يتعلق بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- معرفة أهم الإجراءات المتخذة في الجزائر بهدف تحفيز وتطوير هاته المؤسسات.

### ➤ حدود الدراسة :

#### - بالنسبة للحدود المكانية :

- تم حصر الدراسة في وكالة القرض المصغر فرع ولاية غارداية وذلك بذكر أهم أنواع القروض التي يقوم بتقديمها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

#### - بالنسبة للحدود الزمانية :

- تمت الدراسة خلال سنة 2017-2018 لمدة ستة أشهر ابتداء من 2018/02/01 إلى غاية 2018/04/31.

### ➤ منهج الدراسة :

قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة في الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي لوصف وعرض الإطار النظري للدراسة المطروحة والمعلومات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتطرق إلى أهم مشكل تعاني منه والمتمثل في مشكل التمويل، كما تم استخدام منهج تجريبي وتحلي النتائج في الجزء الميداني، أما الأدوات المستعملة في برامج الجداول وذلك لدمع المعطيات والتعبير عليها.

### ➤ صعوبة الدراسة :

- صعوبة الحصول على مكان لإجراء الدراسة.
- صعوبة الحصول على المعلومات من طرف القرض المصغر بحجة السرية التامة.
- صعوبة التأقلم مع طريقة IMRAD.

### ➤ هيكل البحث :

من خلال ما تم تقسيمه ولإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم الموضوع إلى فصلين أساسيين كمايلي:

- الفصل الأول : والذي يحمل الأدبيات النظرية والتطبيقية لأسعار الفائدة وعلاقتها بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث.
- المبحث الأول : ماهية سعر الفائدة وأنواعه.
- المبحث الثاني : علاقة سعر الفائدة بالتمويل.
- المبحث الثالث : الدراسات السابقة.

- الفصل الثاني : بعنوان الدراسة الميدانية لدور المؤسسات الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تم تخصيصه لدراسة حالة وكالة القرض المصغر، ومن هذا المنطلق نتناول في هذا الفصل التعريف بالوكالة وهيكل تنظيمه والمهام. ومن ثم دراسة حول أسعار الفائدة في الجزائر في فترة 10 سنوات 2007 إلى 2016.

**الفصل الأول :**  
**الأدبيات النظرية والتطبيقية**  
**لأسعار الفائدة وعلاقتها بتمويل**  
**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

تمهيد :

البنوك التجارية هي إحدى المنشآت المالية المتخصصة في التعامل بالنقود والتي تسعى لتحقيق الربح حيث تعتبر البنوك التجارية إذ أنها توفر نظاما ذا كفاية يقوم بتعبئة ودافع ومدخرات الأفراد ومدخرات الأفراد والمؤسسات وبهذا تحقق البنوك التجارية أرباحا عن طريق الفرق بين الفوائد وتغطيتها وتكلفة إبداعها، وكذلك من خلال الفرق بين سعر الفائدة الدائنة والمدينة ومن هنا برزت أهمية البنوك التجارية وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث تساهم أسعار الفائدة من حيث الارتفاع والانخفاض على استقطاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل التمويل ويمكن توسيع ذلك في هذا الفصل من خلال النقاط التالية :

- المبحث الأول : ماهية سعر الفائدة.
- المبحث الثاني : علاقة سعر الفائدة بالتمويل.
- المبحث الثالث : الدراسات السابقة.

المبحث الأول : ماهية سعر الفائدة

سنتطرق في هذا المبحث حول تعريف سعر الفائدة وكيفية تحديده والعوامل المؤثرة فيه.

المطلب الأول : تعريف سعر الفائدة أهميته وأنواعه

**سعر الفائدة (Intérêt Rate) :** هو عبارة عن تكلفة رأس المال أو الائتمان خلال السنة، إذ يعد السعر ديناً يحسب كنسبة مئوية، من نسبة الفائدة المترتبة على رأس المال<sup>1</sup>.

**ويعرف سعر الفائدة :** بأنه نسبة تحصل عليها المصارف أو المؤسسات المالية عند تقديم القروض، كما يعد نسبة تدفع للأشخاص عند الاحتفاظ بأموالهم في الحسابات المصرفية<sup>2</sup>.

**من التعريفات الأخرى لسعر الفائدة :** هو المبلغ المالي الذي يعبر عنه بنسبة مئوية، وغالبا تطبق أسعار الفائدة وفقا لأسس السوية، وتشمل كلا من القروض، والمنتجات الاستهلاكية، والنقود، والأصول مثل المباني أو المركبات<sup>3</sup>.

**1- أهمية سعر الفائدة :** يعتمد وجود سعر الفائدة على تحقيق أهمية كبيرة في مجال العلوم المالية والمصرفية، بسبب تأثيره في العديد من المجالات والمستويات الخاصة بالأفراد والمنشآت بشكل عام، وفيما يأتي مجموعة من النقاط التي توضح أهمية سعر الفائدة<sup>4</sup>.

**1-1- أهمية سعر الفائدة على مستوى الأفراد :** يؤدي ارتفاع الفائدة إلى ظهور عوائق عند بعض الأفراد، وخصوصا الذين يريدون شراء السيارات أو العقارات أو غيرها من أنواع الأصول، لأن زيادة سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة تكلفة التمويل المالي، ولكن قد يكون هذا الارتفاع مشجعا لأفراد آخرين، وتحديدًا أولئك الذين يهتمون بتحقيق دخل أعلى بالاعتماد على الادخار المالي.

**1-2- أهمية الفائدة على المستوى العام :** يساهم سعر الفائدة في القطاع الاقتصادي بشكل كامل، من خلال تحقيق الأمور الآتية : السعي إلى استقطاب الادخار من الوحدات المالية الفائضة بهدف ادخارها ضمن وحدات العجز لتحقيق النمو الاقتصادي. ضمان تحقيق توازن كمية النقود المعروضة مع كمية النقود المطلوبة. الاهتمام بالتأثير في كل من حجم الاستثمار والادخار، لأنهما من الأدوات المهمة في السياسة النقدية. السعي إلى التأثير في التدفقات المالية الدولية، حيث يشجع ارتفاع سعر الفائدة بدولة ما إل انتقال المال لها والعكس صحيح. الاهتمام بتوجيه اقتصاد الدولة بناءا على السياسة المخططة له، ووفقا للحالة الاقتصادية السائدة. آثار تغير سعر الفائدة يؤدي تغير سعر الفائدة نحو الارتفاع إلى التأثير في العديد من القطاعات الاقتصادية المتنوعة، ومنها :

1 توماس ماير وآخرون، ترجمة السيد أحمد عبد الخالق، النقود والبنوك الإسلامية، دون طبعة، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2002، ص 352.

2 فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2004، ص 352.

3 بوغزلة محمد عبد الكريم، أدات سعر الفائدة وأثرها على الأزمات، الملتقى الوطني التاسع، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، ص 11.

4 غالب عوض الرفاعي، عبد الحفيظ بلعربي، اقتصاديات النقود والبنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2002، ص 172.

• انخفاض مستوى الاستهلاك، حيث يؤدي ارتفاع نسبة الفائدة إلى ارتفاع التكلفة المترتبة على الاقتراض من المصارف، مما يؤدي إلى اقتراض الأفراد كمية أقل من القروض، وينتج عن ذلك تقليل حجم النفقات الاستهلاكية.

• التأثير في حجم الاستثمار في دولة ما، حيث يؤدي ارتفاع نسبة الفائدة إلى تقليص حجم الاستثمار، نتيجة زيادة تكلفة المال المقترض لأهداف استثمارية كما تتأثر كل من قيمة عملة الدولة، وأقساط القروض، والأقساط الخاصة بالعقارات.

أنواع أسعار الفائدة : تقسم أسعار الفائدة إلى مجموعة من الأنواع وهي<sup>1</sup> :

**سعر قف الفائدة :** هو الحد الأقصى الذي يصل له معدل الفائدة المحددة من قبل السلطات المصرفية ويغطي هذا المعدل نسبة كبيرة من مكونات سعر الفائدة، ولكنه لا يشمل معدل العوائد وسعر البنوك، لأنهما مستقلان عن معدل الحد الأقصى.

**قسيمة معدل الفائدة :** هي نسبة الفائدة التي تدفع عند القيمة الاسمية الخاصة بالمستندات مثل المستندات طويلة الأجل التي يشتريها الأفراد من منشأة معينة.

**سعر الفائدة في البنوك (العائد) :** هو عبارة عن القيمة الحالية للتدفقات النقدية في المستقبل، والناجمة عن استثمار مرتبط مع التكلفة الظاهرة عن تنفيذ هذا الاستثمار، وتوجد العديد من أنواع العوائد منها :

**عائد السوق :** هو الفائدة السنوية المدفوعة بناء على سعر السندات في السوق، ويعرف أيضا باسم العائد على التشغيل أو العائد الحالي.

**عائد تحت الاستحقاق :** هو دفع معدل سنوي للفائدة، ويشمل متوسط التقديرات السنوية التي تظهر نتيجة لاختلاف بين القيمة الاسمية وقيمة الشراء الخاصة بالمستندات.

**العائد الربحي :** هو المبلغ المالي المدفوع سنويا للمساهمين :

1- **الفائدة طويلة الأجل :** هي الفائدة التي يكون سعرها طويل الأجل بفترة تتراوح بين الخمس والعشر سنوات وأكثر.

2- **الفائدة متوسطة الأجل :** هي الفائدة التي تتراوح سعرها بين سنة إلى خمس سنوات.

3- **الفائدة قصيرة الأجل :** هي الفائدة التي تختلف أسعارها بين السنة، والشهر، والأسبوع، واليوم، وتعتبر أسعار هذا النوع من الفوائد حساسة للتغيرات في السوق الخاص برأس المال بدولة ما.

1 محمد القطان، نحو بديل شرعي للآليات أسعار الفائدة، ندوة حول الأسواق المالية الإسلامية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية (دون ذكر التاريخ)، ص ص 4-5.

المطلب الثاني : تحديد سعر الفائدة والعوامل المؤثرة عليه

محددات سعر الفائدة : يتحدد سعر الفائدة بمجموعة من العوامل ومن أهمها قوى العرض والطلب والتضخم وقيمة المدخرات لدى البنوك، الانتعاش والركود الاقتصادي حيث أن :

- كلما زادت الطلب على التمويل من المؤسسات ارتفع نسبة الفائدة والعكس في حالة الركود، حيث تنخفض معدلات الفائدة إذا قل الطلب على التمويل.
- إذا كانت نسبة المدخرات للبنك أكثر من قيمة الإقراض فتلجأ البنوك إلى تخفيض في معدل الفائدة من أجل استقطاب مؤسسات من أجل ديون قصيرة الأجل.
- ترتفع نسب الفائدة في البنوك على حسب الاقتصاد حيث أنه في حالة الركود والتضخم تكون عالية بالنسبة لحالة الاقتصاد في الاقتصاد استقرار تحديد أسعار الفائدة بناء على<sup>1</sup> :

**العرض والطلب :** فإذا ارتفعت معدلات الطلب على ما هو معروض من أموال سوف يقود إلى ارتفاع أسعار الفائدة وفي الوقت فإنه سيعمل على تخفيض معدلات الإقراض في الدائرة الاقتصادية. تتأثر أسعار الفائدة بحجم ارتفاعها وانخفاضها داخل أسواق المال المختلفة، حيث تترابط الأسواق المالية نتيجة لحركة الأموال داخل هذه الأسواق، فالسوق المالي الذي تنسم أسعار فائدته بالارتفاع تجذب إليها رؤوس الأموال بحثاً عن ربحية أعلى فيزداد المعروض من هذه الأموال، وهذا بدوره يقود إلى تخفيض السعر أي سعر الفائدة مستجيباً لقوى العرض والطلب، في الوقت ذاته تطرق الأسواق ذات الفائدة المنخفضة رؤوس الأموال مما يترتب عليه تناقص في المعروض منها وهذا عامل في ارتفاع سعر الفائدة. كذلك يترتب على ازدهار الحالة الاقتصادية ارتفاع في أسعار الفائدة حيث تميل أسعار الفائدة إلى الارتفاع في كل فتر التي تحتاج فيها المؤسسات الاقتصادية إلى تمويل كاستجابة لزيادة الإنتاج التي يتطلبه حالة الانتعاش الاقتصادي فيزداد الطلب على رؤوس الأموال مما يعمل على رفع السعر.

**التضخم :** يرتبط الانتعاش الاقتصادي بارتفاع في معدلات التضخم مما يدعو الدولة إلى التدخل للحد من كمية عرض النقود التي تقود إلى ارتفاع أسعار الفائدة وفي حالة الركود الاقتصادي قد لا تحتاج المؤسسات إلى مبالغ تمويل إضافية مما ينتج عنه انخفاض في أسعار الفائدة إضافة إلى ذلك تتناقص معدلات التضخم أثناء الركود الاقتصادي وهذا يقود إلى انخفاض أسعار الفائدة، فعلاقة الفائدة بالتضخم علاقة طردية كلما ارتفعت معدلات التضخم كلما زادت أسعار الفائدة في الوقت ذاته تتناقض أو تنهالك قيمة العملة، إلا أن المستثمر يبحث عن ارتفاع في أسعار فائدة عملة تنسم باستقرار قيمتها، فالجمع بين أسعار الفائدة مرتفع واستقرار في قيمة العملة عامل جذب وتدفق لرؤوس الأموال.

1 بسام الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2006، ص 120.

كما يستفيد المستثمر من أسعار الفائدة المنخفض قد يعمل على اقتراض عملة بفوائد منخفضة ويحولها إلى عملة ذات أسعار فائدة مرتفع وبالتالي سيحصر على هامش ربح يتمثل في الفرق بين أسعار الفائدة والفرق بين قيم العملة، الفرق بين سعر الفائدة قصير المدى وسعر الفائدة على المدى الطويل، ففي حين يتأثر الأول أو الأوضاع الآتية أو الحالة التي يتصف بها الاقتصاد، أما معدلات الفائدة على المدى الطويل فهي انعكاس لتوقعات التضخم فالعلاقة بين معدلات الفائدة طويلة المدى ومعدلات الفائدة قصيرة المدى تعرف، بأنها هيكل أسعار Structure of interest rate.

**العوامل المؤثرة في سعر الفائدة : يتأثر سعر الفائدة بنوعين من العوامل وهما<sup>1</sup> :**

**العوامل غير المباشرة :** هي ارتباط سعر الفائدة بعلاقة طردية مع التضخم، فكلما ازدادت نسبة التضخم أدى ذلك إلى ارتفاع سعر الفائدة، والعكس صحيح، ففي حالة انتعاش الاقتصاد ترتفع نسبة التضخم، مما يشجع الدولة على التدخل من أجل الحد من كمية النقود المعروضة التي تؤدي إلى رفع سعر الفائدة، أما في حالة ركود الاقتصاد قد لا تسعى المؤسسات إلى الحصول على مانع مالية لتمويلها، وينتج عن ذلك انخفاض سعر الفائدة.

**العوامل المباشرة :** هي مجموعة من العوامل المؤثرة في سعر الفائدة، وتتمثل بالآتي :

● **السياسة النقدية :** هي زيادة نمو عرض النقود الذي يؤدي إلى زيادة التضخم، وانخفاض سعر الفائدة، والعكس صحيح في حال زيادة نسبة الطلب على العروض من النقود، حيث يؤدي إلى زيادة سعر الفائدة، وتقليل معدل القروض في دائرة الاقتصاد.

● **السياسة المالية :** هي زيادة أسعار الفوائد في السوق المالي، مما يؤدي إلى جذب رؤوس الأموال له من أجل البحث عن أرباح أعلى، ونتج عن ذلك زيادة في عرض المال، وتقليل سعر الفائدة المتأثر بقوى الطلب والعرض، فتتخلص الأسواق ذات سعر الفائدة المنخفض من رؤوس الأموال، مما يؤدي إلى تراجع المعروض منه، وينتج عن ذلك ارتفاع في سعر الفائدة.

● **مستوى النشاط الاقتصادي :** هو ارتفاع نشاط اقتصادي الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على المال، فنتج عنه زيادة في سعر الفائدة، وخصوصاً مع زيادة التضخم، وتوسع عرض النقود، وتوسع عرض النقود، والعكس صحيح عند حدوث ركود اقتصادي.

1 د. عبد الهادي الرفاعي، وفرح عكو، "أثر سعر الفائدة على مبيعات شهادات الاستثمار واسترداداتها في مصرف التسليف الشعبي"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، (2014)، العدد 6، المجلد 36، صفحة 176-177.

## المبحث الثاني : علاقة سعر الفائدة بالتمويل

## المطلب الأول : أشكال وطرق التمويل لدى المؤسسات الاقتصادية

## 1- مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البداية إلى التمويل الذاتي والذي يتم عن طريق الأموال الذاتية والمدخرات الشخصية لصاحب المؤسسة ولكن يتصف قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في معظم الدول خاصة النامية منها بانخفاض القدرة على الادخار، مما يجد من التمويل الذاتي المتاح، فيلجأ أصحاب هذه المشروعات إلى مصادر تمويل أخرى تتمثل في :

**المصادر الداخلية "التمويل الذاتي"** : المصادر الداخلية أو الذاتية للمؤسسة ماهي في الواقع إلا عبارة عن الفائض من الأموال الذي حققته المؤسسة والذي يمكنه لها التصرف فيه، وهناك مجموعة من التعاريف الخاصة بالتمويل الذاتي من بينها :

● **التمويل الذاتي** : هو وسيلة حد هامة وهو أكثر استعمالا بحيث يسمح للمؤسسة بتمويل نشاطها الاستغلالي بنفسها دون اللجوء إلى أي تمويل آخر.

والتمويل الذاتي "يعبر عن قدرة المؤسسة في تسديد ديونها والتزاماتها اتجاه المتعاملين الخارجيين وعليه فكلما كان التمويل الذاتي مرتفعا فإنه يعبر عن التسيير العقلاني للإمكانيات الخاصة للمؤسسة حتى تستطيع هذه الأخيرة تحيد احتياجاتها التمويلية من المصادر الأخرى وذلك على المدى القصير أو المتوسط وطويل الأجل العلاقة وبحسب وفق العلاقة الآتية :

$$\text{التمويل الذاتي} = \text{الإهلاكات} + \text{الاحتياطات} + \text{المؤونات} + \text{الأرباح المحتجزة}$$

إن اعتماد المؤسسات على التمويل الذاتي يعطي لها كامل الحرية في اختيار نوع الأنشطة التي ترغب في تمويلها، ولا يحملها أي تكلفة، يؤدي هذا النوع من التمويل إلى الاستفادة من تقليل العبء الضريبي عن طريق الاستفادة من التخفيض الضريبي بسبب إعادة استثمار الأموال، لكن مع ذلك يعتبر هذا الأسلوب غير كاف لذا تلجأ المؤسسات إلى التمويل الخارجي.

## 1- مزايا التمويل الذاتي :

من أهم مزايا التمويل الذاتي مايلي :

- السماح للمؤسسة باستغلال الفرص الاستثمارية التي يتيحها السوق.
- ربح الوقت في عدم اللجوء إلى مصادر تمويلية أخرى وما يترتب عنها من إجراءات إدارية وعقود و ضمانات... الخ.
- لزيادة في استقلالية المؤسسة باتجاه المؤسسات المالية.
- يعتبر التمويل الذاتي أقل المصادر المالية تكلفة بالنسبة للمؤسسة فلا يترتب عنه أعباء (فوائد) ولا ضمانات، الأمر الذي يؤدي إلى التقليل من المخاطر في حالة عدم الوصول إلى الأهداف المسطرة.
- اختيار المؤسسة للاستثمار بكل حرية وبعيدا عن الشروط التي تفرضها المؤسسات المالية، وعدم التقيد أيضا بالمدة التي قد تكون تعجيزية.

## 2- عيوب التمويل الذاتي :

تتمثل عيوب ونقائص التمويل الذاتي فيمايلي :

- عدم كفاية التمويل الذاتي لتمويل كل الفرص الاستثمارية.
- زيادة أعباء الاهتلاك لزيادة مصادر التمويل الذاتية قد ينعكس على تكلفة المنتج بالزيادة، الأمر الذي قد يؤدي إلى قلة الطلب على منتج المؤسسة وبالتالي انخفاض المبيعات.
- استعمال التمويل الذاتي في استثمارات منخفضة المردودية وذلك بسبب الاعتقاد بأن هذا المصدر مجلس الإدارة إعادة استثمار الأرباح بجل توزيعها على المساهمين.

## ثانيا : المصادر الخارجية (التمويل الخارجي)

هنا تلجأ المؤسسة بواسطة التزامات مالية (قروض، مستندات، أسهم) لمواجهة احتياجاتها المالية، وتنقسم المصادر الخارجية للتمويل كمايلي :

- تمويل قصير الأجل "أقل من سنة".
- تمويل متوسط الأجل "من سنة إلى خمس سنوات".
- تمويل طويل الأجل "أكثر من خمس سنوات".

**1-1- تمويل قصير الأجل :** هو أحد أنواع أو مصادر التمويل الخارجي، ويمثل التمويل الذي يستخدم لتمويل العمليات التجارية في المشروع، ويرتبط بتحقيق أهداف المشروع في السيولة والربحية وتتمثل المصادر الرئيسية للتمويل القصير الأجل فيمايلي<sup>1</sup> :

**1-2- الائتمان التجاري :** يمكن تعريف الائتمان التجاري بأنه الائتمان قصير الأجل الذي يمنحه المورد إلى المشتري عندما يقوم هذا الأخير بشراء البضائع لغرض إعادة بيعها، أي الائتمان التجاري يمكن الشركة من شراء تدبير احتياجاتها من المواد الأولية والمستلزمات السلعية من شركة أخرى على أن يتم سداد قيمة الشراء في فترة.

**2- تمويل متوسط الأجل :** هو من الوسائل الحالية في العملية الإنتاجية، والنقطة الفاصلة بين تمويل قصير الأجل ومتوسط الأجل هي مدة السداد حيث المصادر متوسط الأجل تزيد فترة سدادها عن السنة، وتقل عن خمس سنوات ويتم الحصول عليها من المؤسسات مثل البنوك وشركات التأمين لغرض تمويل الاحتياجات ذات صيغة دائمة الاستثمارات ويتمثل تمويل متوسط الأجل فيمايلي :

**2-1- القروض المصرفية متوسطة الأجل :** تلعب البنوك التجارية دور كبيرا في التمويل متوسط الأجل، حيث يتمثل القروض المصرفية متوسط الأجل في القروض التي تتراوح من 1 إلى 5 سنوات وأحيانا إلى 7 سنوات ويمنح بغرض تمويل العمليات الرأسمالية للمؤسسات مثل : شراء آلات جديدة للتوسع بوحدات جديدة.

**2-2- التمويل التأجيري :** هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنك أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا، بوضع آلات أو معدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتفق عليها في العقد ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار.

بمعنى أن التمويل التأجيري هو عقد يبرم بين طرفين يسمى الأول بالمؤجر أي مالك الأصل، والثاني المستأجر أي مستخدم الأصل، حيث يقوم الأول بمنح الثاني حق استخدام الأصل خلال فترة زمنية معينة، ويتم التسديد على أقساط باتفاق بينهما، وذلك مقابل قيمة إيجار محدد يتم تسديدها بشكل أقساط بنفس الفترة المتفق عليها في العقد، ويمكن ذكر بعض أشكال التمويل التأجيري كالآتي :

**2-2-2- التأجير التشغيلي :** في هذا النوع من التأجير يستخدم المستأجر الأصل خلال مدة زمنية قصيرة مقارنة بالعمل الإنتاجي له، لهذا فإن ملكية الأصل تبقى في حوزة الجهة المؤجرة، بمعنى أن الأصل يبقى لا يتم اهتلاكه بالكامل لفترة التأجير عادة ما تكون أقل من العمر الإنتاجي للأصل وبطبيعة الحال على يعتمد المؤجر على إيراده من إيجارات

1 حمزة محمود الزبيدي، إدارة الاستثمار والتمويل، دار عمان للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 25.

الفترة في تكوين أرباحه، بل يتجه إلى إعادة تأجر الأصل أو بيعه بعد استعادته من المؤسسة المستأجرة في نهاية فترة التأجير، لذا نجد إجمالي أقساط الاستئجار لا تساوي تكلفة الأصل محل التأجير<sup>1</sup>.

3-2-2- التآجير التمويلي : يعتبر علاقة تعاقدية بمقتضاها يقوم مالك الأصل محل العقد بمنح المؤسسة المستأجرة حق الانتفاع من أصل معين خلال فترة زمنية معينة مقابل مبلغ يدفعه بشكل دوري، وهذا العقد غير قابل الذي تقوم المؤسسة المستأجرة بشراءه، وتحتفظ هذه الأخيرة بحق ملكية الأصل الرأسمالي، للإلغاء عكس عقد التمويل التآجيري التشغيلي، والمؤسسة المستأجرة هي التي تقوم بتحديد مواصفات الأصل والمؤجر في مدة العقد أن يختار بين أحد البدائل الآتية :

- شراء الأصل المؤجر نظير متفق عليه مع مراعاة ما سبق سداده من قبل المؤسسة المستأجرة إلى المؤسسة المؤجرة من مانع خلال فترة التعاقد.
- إرجاع الأصل إلى المؤسسة المؤجرة.
- تحديد عقد الإيجار بشروط جديدة يتم الاتفاق عليها بين المؤسستين المؤجرة والمستأجرة مع الأخذ بعين الاعتبار.
- تقادم الأصل المؤجر.

وذلك من خلال القنوات التي تعمل في الغالب خارج إطار النظام القانوني الرسمي في الدولة، كالاقتراض من الأهل والأصدقاء، ومدينو الرهونات، ووكلاء المبيعات، وجمعيات الإدخار والائتمان... إلخ، ويقدم التمويل غير الرسمي غالبا معظم الخدمات المالية للمشروعات الصغيرة.

وذلك من خلال المؤسسات المالية الرسمية وتتمثل في الجهات التالية<sup>2</sup> :

#### أولا : البنوك التجارية (التمويل المصرفي)

حيث يقوم البنك بتقديم قروض للمؤسسات لسد حاجاتها التمويلية مقابل حصول البنك على فائدة مقابل هذا القرض وهذا وفق شروط وضمانات متفق عليها بين الطرفين وتنقسم هذه القروض إلى قروض استغلالية قصيرة المدى وقروض استثمارية طويلة المدى وغالبا القروض الاستغلالية هي الأكثر استعمالا لمواجهة احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الآتية.

1 فادي محمد الرفاعي، مرجع سابق ذكره، ص 368.

2 محمد صالح الحناوي، جلال العبد، بورصة الأوراق المالية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 53.

ثانيا : الهيئات والمؤسسات المتخصصة

أحيانا تدخل القروض الممنوحة من طرف هذه الهيئات والمؤسسات الخاصة ضمن القروض البنكية إلا أن مصدرها ليس البنوك وإنما جهات متخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد تكون حكومية أو شبه حكومية أو غير حكومية ويكون من أبرز أهدافها التنمية الاقتصادية وهدفها الأساسي ليس الربحية وإنما المصلحة العامة ويكون نشاطها الأبرز منصب في تقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويجب الإشارة إلى أن أنواع التمويل المتاح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل في

:

- التمويل التجاري : حيث يعتبر تمويل تلقائي أو طبيعي لأنه ينتج من العمليات التجارية العادية للمؤسسة<sup>1</sup>.

- التمويل الإسلامي (البنوك الإسلامية) : يعد نظام التمويل في البنوك الإسلامية نظاما مستقرا ومرن يهدف إلى ترسيخ مبدأ التعاون والحرية حيث تحكمه قيم وقواعد تعود بالمنفعة على طرفي التبادل وبالتالي لا يربح طرف على حساب الآخر. ويعتبر التمويل الإسلامي بمثابة تقنيات تمويلية بديلة للنظام المعمول به في البنوك الكلاسيكية المبني أساسا على سعر الفائدة، على سبيل المثال نذكر من الصيغ التمويلية مايلي<sup>2</sup> :

- الاستثمار أو التمويل بالمضاربة (البنك هو الممول والمستثمر صاحب الفكرة) : هي نوع من أنواع الشراكة يكون فيها رأس المال من شخص يسمى صاحب رأس المال (البنك)، والعمل من شخص آخر يسمى المضارب (المشروع)، يقوم هذا الأخير بالعمل بالمال المقدم والربح يقسم بين صاحب رأس المال المضارب بنسبة معلومة، أما الخسارة فيتحملها صاحب رأس المال، ما لم يثبت أن المضارب قد قصر أو أهمل عمله أو أخل بأحد شروط المضاربة، وتنقسم المضاربة إلى قسمين :

● المضاربة المطلقة.

● المضاربة المقيدة.

- التمويل بالمشاركة : (البنك يساهم في التمويل).

- التمويل بالمرابحة : (البنك يتكفل بشراء التجهيزات ووسائل الإنتاج).

- التأجير التمويلي (التمويل بالاستئجار) : وهي عبارة عن تقنية تمويل الاستثمارات تتم عن طرق عقد بين المؤجر والمستأجر لتأجير أصل منقول أو عقار خلال مدة معينة، مقابل التزام المستأجر بدفع أقساط.

1 سمير محمد عبد العزيز، إصلاح خلل الهياكل المالية، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، لبنان، 1997، ص 164.

2 حسن محمد إسماعيل، التخريج الشرعي لصيغ التمويل الإسلامي، معهد الإسلام للبحوث والتدريب، 1995، ص 05.

- التمويل عن طرق رأس المال المخاطر : ويعرف تمويل رأس المال المخاطر "بأنه التغيير الهيكلي في الإدارة المالية للمؤسسة الفردية أو العائلية من خلال عميل له صفة شريك في المؤسسة يمول ويوجه قرارات الإستراتيجية للمشروع يهدف في المقابل إلى تحقيق مردودية على المدى الطويل".

- التمويل عن طريق السوق المالي (البورصة) : ويكون إما عن طريق التمويل بإصدار أسهم عادية أو ممتازة يعتبر من قبيل المشاركة في رأس المال، أو عن طريق التمويل بإصدار السندات فهو تمويل بالمدىونية طويل الأجل.

2- مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

من المفروض أنه كلما تعددت المصادر التمويلية للمؤسسة، كلما تيسرت شروط الحصول عليها، لكن الملاحظ بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنه بالرغم من تعدد هذه المصادر وما تشكله من أهمية في نجاحها واستمرارها، إلا أن فرص الوصول إليها تبقى ضعيفة، حيث أثبتت الدراسات وتحليل واقع تلك المؤسسات أنها تعاني من مشاكل تمويلية عديدة متداخلة من حيث أسبابها ونتائجها، وهذا على مستوى جميع أنحاء العالم، غي أن هذه المشاكل تتعاضد في الدول النامية والعربية بشكل خاص، نظرا لطبيعة حال القطاع المالي فيها، الذي يركز بصفة أساسية على البنوك.

المطلب الثاني: حركة سعر الفائدة وتأثره على مستوى التمويل لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالرغم من الأهمية الإستراتيجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها لا زالت تعاني مجموعة من المشاكل أهمها التمويل، وكما أن البنوك التجارية تعتبر من أهم مصادر التمويل المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها تولي اهتماما أكثر بالمؤسسات الكبيرة وذلك للأسباب التالية :

- ارتفاع معدلات الفائدة على القروض والعمولات التي تتقاضاها البنوك التجارية عند لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إليها، مع قصر فترة السداد لذلك تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبئا على البنوك التجارية.

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تستطيع تحمل تكلفة الفوائد المترتبة على القرض الممنوح لها.

- ارتفاع درجة المخاطر يفرض على البنوك التجارية منح القروض للمؤسسات الكبيرة لأنها تتمتع بإمكانيات عالية، بينما يتطلب التعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة ملفاتها المتعددة والكثيرة لتمكنها من الحصول على مبالغ محدودة القيمة.
- عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تقديم الضمانات المقنعة للبنوك التجارية وعدم قدرتها، عن تقديم المعلومات الكافية عن وضعيتها المالية وآفاقها المستقبلية مما يبقها في ضيق مالي.
- تكلفة الإجراءات الإدارية الداخلية عند لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى البنوك التجارية لمنحها قرض.

### المبحث الثالث : الدراسة السابقة

في هذا المبحث سنتناول دراسات سابقة التي تناولت موضوع بحثنا ثم توضيح مكانة دراستنا الحالية من هذه الدراسات.

#### المطلب الأول : الدراسة السابقة في الموضوع

دراسة رقم (01) بعنوان "أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية (حالة الجزائر 2003)"

وهي دراسة الباحث بن عزوز بن علي أطروحة دكتوراة دولة في العلو الاقتصادية حيث هدفت هذه الأطروحة إلى دراسة أثر التعديل سعر الفائدة على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال فترة الاصلاحات، من أهم نتائجه أن النتائج المحقق ليست نتاج التحرر المالي أو بفض تحرير أسعار الفائدة، بقدر ماهو متعلقة بتحسن أسعار النفط.

حيث أن دراستنا تختلف عن الدراسات السابقة في أنها عالجت موضوع أسعار الفائدة وغيره من تشجيع الإدخار المحلي في الجزائر من خلال القيام بدراسة تحليلية قياسية لعلاقة الإدخار المحلي بأسعار الفائدة خلال فترة (1990-2002).

### دراسة رقم (02) بعنوان "إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة"

وهي دراسة الباحثة الحاج علي حليلة مقدمة في إطار مذكرة ماجستير بجامعة قسنطينة 2008 تدور إشكالية الدراسة الرئيسية، هي تلبي مصادر التمويل المتاحة متطلبات المؤسسات الصغيرة التمويلية.

### وقدمت الباحثة الفرضيات التالية :

- المؤسسات الصغيرة في الجزائر تعاني من صعوبات في الحصول على مصادر تمويل الضرورية لاستمرارية نشاطاتها وتوسعها.
- الشروط التي تفرضها البنوك والمؤسسات المالية على المؤسسات الصغيرة المستعصية.

الهدف من هذه الدراسة هو رصد مختلف، مصادر التمويل المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة وقد استخدمت المنهج الوصفي ودراسة حالة وأجريت الدراسة على عينة من المؤسسات الصغيرة لمدينة قسنطينة عن طريق توجيه استبيان لجمع المعلومات اللازمة للدراسة، كذلك مقابلات شخصية والوثائق الرسمية لاستكمال الدراسة الميدانية إلى أن معظم المؤسسات الصغيرة تجد صعوبة للحصول على مصادر تمويل من البنوك والمؤسسات المالية.

### دراسة رقم (03) بعنوان "واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتميئتها حالة الجزائر"

وهي دراسة للباحث عثمان لخلف مقدمة في إطار أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر 2003-2004. لقد حاولت هذه الدراسة التعرف على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والوقوف على الدور الذي تلعبه بإبراز أثر الإستراتيجية التنموية التي اعتمدها في الجزائر كما اعتمدت هذه في مضي اقتصاديات النامة والدراسة على جملة من المناهج المستخدمة، استهلكت المنهج التاريخي عندما تعرضت إلى مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في استراتيجيات التنمية الشاملة في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا أما المنهج التحليلي عندما تناولت دراسة تأثير التحولات الاقتصادية العالمية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من زاوية وقدرتها التنافسية

ودراسة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري بالإضافة إلى المنهج الوصفي.

وقد توصلت هذه الدراسة في الأخير إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر منفذا إحصائيا لتدعيم اقتصاديات الدول النامية الخاصة.

إن إستراتيجية التنمية في الجزائر تعتبر عائقا على تطور نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأن تدخل الدولة في مجال سياسة التنمية وترقية هذا القطاع يبقى دون المستوى المنتظر منه.

**دراسة رقم (04) بعنوان "دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"**

وهي دراسة للباحثة لوكاير مالحة مقدمة في إطار مذكرة ماجستير بجامعة تيزي وزو 2012، تدور إشكالية الدراسة الرئيسية إلى مدى مساهمة البنوك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل اللازم لها.

حيث قامت بدراسة الموضوع من المنظور القانوني مستعينة في ذلك على القوانين التشريعية المنصوص بها في هذا وقد توصلت إلى نتائج أبرزها :

- إلغاء التخصيص المصرفي من خلال مزاولة البنوك الأنشطة معرفية واسعة.
- غياب ثقافة السوق المالي في الجزائر.
- خلق آليات قانونية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب محدودية قدرتها الفنية والتقنية والمالية التي تعرقل نموها.

**دراسة رقم (05) بعنوان "إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**

وهي دراسة عبد الحكيم عمران مقدمة في إطار مذكرة ماجستير في الإستراتيجية بجامعة المسيلة 2007 تهدف إلى التعرف على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية ومعرفة مدى أهمية الإستراتيجية في هذا القطاع وتوجيه أصحاب القرار وخصوصا البنوك التجارية نحو الاهتمام بها وقد اعتمد الباحث على استخدام المناهج التالية :

المنهج الوصفي في وصف وتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصعوبات التي تواجهها وتصنيفاتها المختلفة واستخدام المنهج التاريخي للتطرق إلى مرحلة تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أما منهج دراسة حالة من خلال عرض الحالة كيفية تمويل

البنوك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإحصائيات، وقد توصل إلى مجموعة من نتائج نذكر من بينها.

- أن الأهمية الإستراتيجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتجلى بكل وضوح لما تمثله من نسبة معتبرة ضمن العدد الإجمالي لها.
- قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ينقصه توفير الوسائل المادية والبشرية اللازمة، حيث وحدات الدراسة أنه على مستوى أغلب البنوك محل الدراسة يوجد إطار واحد مكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

#### دراسة رقم (06) بعنوان "المؤسسات الصغيرة ودور البنوك في تمويلها"

وهي دراسة الباحث منصور بن عمارة مقدمة في ورقة بحثية من جامعة باجي مختار عنابة تناول الباحث في دراسة الإشكالية دور البنوك في تمويل المؤسسات المصغرة ومن بين أهداف الدراسة :

- التطرق إلى مفهوم المؤسسات المصغرة.
- مدى قدرتها على التأقلم مع الوضع الاقتصادي الحالي وعلى المنافسة.
- دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة.

أما الاقتراحات التي توصلت إليها الدراسة لتخفيف من عبء الأزمة.

- إنشاء مؤسسات مصغرة في إطار هذا الجهاز الذي ينص على مساهمة كل من المستثمر من جهة الوكالة لدعم وتشغيل الشباب، والبنك من جهة أخرى، الذي لا يمكن تجاهل دوره الرئيسي في عملية التمويل.
- إقبال الجزائر على المؤسسات الصغيرة بغرض تخفيف من معاناة الشبانة وإدماجها في سوق العمل، وإثبات وجودها اقتصاديا.
- لا بد من وجود تابط وتنسيق بين البنك والوكالة وأكثر ترابط في دراسة المشاريع الاستثمارية، دراسة جيدة من جميع النواحي من أجل الوصول إلى الهدف المبتغى والمتمثل في تحقيق مردودية فعالة.

#### دراسة رقم (07) بعنوان "دور التمويل في تنمية المشاريع المصغرة"

دراسة تطبيقية على المشاريع الممولة من المؤسسات الإقراض في قطاع غزة، هي دراسة الباحث، حنين جلال الدماغ مقدمة في إطار مذكرة ماجستير لجامعة الأزهر سنة 2010، تدور إشكالية الباحث في تحليل دور التمويل المقدم من مؤسسات الإقراض في تنمية المشاريع النسائية المصغرة في قطاع غزة في الفترة المستندة بين 1990-2008 لمعرفة دور

التمويل بين مؤسسات الافتراض وأثارها على المؤشرات الاقتصادية، ولقد توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها :

- عدم وجود ارتباط بين عدد الفروض المقدمة من مؤسسات الافتراض وبين ارتفاع رأس مال المشروع.
- لا يمثل عدد القروض المقدمة من مؤسسات الافتراض على ارتفاع وانخفاض نسبة التمويل المقدم.
- هناك تفضيل لتطبيق أساليب التمويل.

أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات الحالية والدراسات السابقة

أوجه الاختلاف	أوجه التشابه	رقم الدراسة
تختلف هذه الدراسة عن دراستنا من حيث تمويل الاقتصاد الكلي ومشكلة الدولة النامية.	تأثير سعر الفائدة على مستوى التمويل والقدرة الائتمانية لدى الفرد والمؤسسات.	الدراسة رقم (01)
اختلفت هذه الدراسة عن دراستنا في اعتمادها على عملية استبيان والمقابلات الشخصية.	تشبه الدراسة دراستنا من حيث الهدف وهو رصف مختلف مصادر التمويل المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	الدراسة رقم (02)
اختلفت الدراسة عن دراستنا في الوقوف إلى الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مضي اقتصاديات البلدان النامية.	تناولت هذه الدراسة لمحات للتعرف على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	الدراسة رقم (03)
اختلفت الدراسة عن دراستنا وذلك لاعتمادها للموضوع من المنظور القانوني مستعينة بذلك بالقوانين التشريعية المنصوص بها في هذا السياق.	تناولت هذه الدراسة على دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشابهت مع دراستنا في إشكالية الدراسة إلى مدى مساهمة البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	الدراسة رقم (04)

اختلقت الدراسة عن دراستنا من حيث هدفها وهو التعرف إلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقط.	تشبه الدراسة من خلال عرض كيفية تمويل البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعض الإحصائيات.	الدراسة رقم (05)
اختلقت الدراسة عن دراستنا حيث أنها اعتمدت فقط على تمويل البنك.	اعتمدت الدراسة على أهمية البنوك في عملية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	الدراسة رقم (06)
اختلقت الدراسة عن دراستنا هي أنها تناولت دور التمويل المقدم من طرف المؤسسات في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	تشبه الدراسة دراستنا في هدفها والتي تهدف إلى دور البنوك على تنمية المشاريع النسائية.	الدراسة رقم (07)

من إعداد الطالبين

خلاصة الفصل :

من خلال دراستنا للفصل الأول تم عرض أم التعاريف والمفاهيم المتعلقة بمفهوم سعر الفائدة والأهمية والأنواع وعلاقته بالتمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا أهم طرق تمويلها وبما أن التمويل هو الرابط بين البنوك والمؤسسات قمنا بذكر العلاقة التي تربط بينهما ومن خلالها تم عرض أهم جوانب الاختلاف والتشابه بين دراستنا والدراسات السابقة التي تؤكد على أهمية حركة سعر الفائدة لإنشاء وتطوير هاته المؤسسات، باعتبارها أصبحت تعد المورد الأساسي في إمكانية خلق مناصب الشغل والنهوض بعجلة التنمية الاقتصادية وتطرقنا إلى ودور سعر الفائدة في تفتح مجالات استثمار جديدة ولتدعيم دراستنا التطبيقية اخترنا وكالة القرض المصغر وكالة ولاية غارداية.

**الفصل الثاني :**  
**دراسة ميدانية لدور البنوك**  
**في تمويل المؤسسات**  
**الصغيرة والمتوسطة**

## تمهيد :

يعتبر القرض المصغر بمثابة أداة لمحاربة الهشاشة حيث سمح لفئة الأشخاص المحرومين من تحسين ظروف معيشتهم، وهذا من خلال استحداث أنشطتهم الخاصة التي تمكنهم من الحصول على المداخل.

ظهر القرض المصغر لأول مرة في الجزائر سنة 1999 إلا أنه لم يعرف في صيغته السابقة النجاح الذي كانت تتوخاه السلطات العمومية منه، بسبب ضعف عملية المرافقة أثناء مراحل إنضاج المشاريع ومتابعة إنجازها.

وقد تبين ذلك خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر 2002 حول موضوع "تجربة القرض المصغر في الجزائر"، وبناء على التوصيات المقدمة خلال هذا التجمع، الذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المعدل.

**المبحث الأول : بطاقة فنية حول الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر**

سنتطرق في هذا الجزء إلى نشأة وتعريف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، وسنتناول مهامها الأساسية والقروض الممنوحة لتمويل المشاريع المصغرة وتوفير مناصب العمل والصيغ التمويل، إضافة إلى التطرق إلى الأشغال التي تساهم فيها الوكالة ماديا أو بمساهمات غير مادية.

### المطلب الأول : تقديم عام حول الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

قامت حكومة من أجل تخفيف على البطالة وتحقيق التنمية بإنشاء أدوات حكومية للقضاء على البطالة، منها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وهي عبارة عن منظمة ذات طابع خاص، وضعت تحت وصاية وزارة التضامن الوطني و الأسرة و قضايا المرأة، تهدف إلى تقديم قروض مصغرة لإنشاء مشاريع مصغرة.

### أولاً : نشأة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

#### 1- النشأة :

اعتمدت الجزائر القرض المصغر كأداة لمحاربة الفقر منذ عام 1999. بعد خمس سنوات فقط، إستوجب إنشاء هيئة أخرى لمنح القروض المصغرة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من أجل استكمال الإطار العام للهيئات الموجهة للإدماج الاقتصادي للأشخاص الذين لم يستفيدوا من التمويلات البنكية. وعليه، فقد أبدت الحكومة إستعدادها وعزمها على مكافحة الفقر.

الندوة الدولية التي انعقدت في شهر ديسمبر عام 2002 تحت عنوان "التجربة الجزائرية في القرض المصغر" أكدت على العديد من العراقيل، أبرزها ما يلي<sup>1</sup> :

- عدم ضمان إجراءات المرافقة و دعم المقاولين في مرحلة نضج المشاريع ومتابعة الأنشطة الممولة.
- تعدد المتدخلين المكلفين بتنفيذ الجهاز.

على ضوء توصيات هذه الندوة، إضافة إلى تلك المنبثقة عن المؤتمر الدولي حول الفقر الذي انعقد عام 2000، تم إنشاء جهاز القرض المصغر.

أنشأت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في عام 2004، حيث تندرج ضمن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر والتهميش. وقد جاءت لمعالجة شتى النقائص التي تم تشخيصها و تلبية المتطلبات التالية :

- منح القروض بطريقة لامركزية.
- تخفيف شروط التأهيل.
- تكييف الإجراءات مع طرق تطبيق الشروط الموضوعية للفئات المحرومة.

<sup>1</sup>- موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر [www.angem.dz](http://www.angem.dz) على الساعة 14:21 يوم 2018/02/11.

- سيولة آليات الموافقة والمنح الفعلي للقروض من اجل تفعيل الدعم ومساهمة الفئات المحرومة.
- استدامة النظام عن طريق إنشاء قواعد عملية كافية.
- القدرة على تلبية الطلب القوي، وخاصة من ربوات البيوت، الأسر المنتجة من الحرفيين وصغار المزارعين ومربي المواشي.

## 2- السياق الاقتصادي والاجتماعي للوكالة :

أنشأت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في بيئة اقتصادية واجتماعية ملائمة للغاية منذ عام 1999، حيث أن معدلات النمو السنوية تقدر بـ 5٪، الديون الخارجية على المدى المتوسط والطويل في انخفاض كبير جدا وفائض في الميزان التجاري.

وكذا مع إطلاق برامج وطنية في مجالات الإسكان والصحة والتعليم، والزراعة، صيد الأسماك، والأشغال العمومية.

في السياق نفسه، وضعت الدولة استراتيجيات و مشاريع طموحة تهدف إلى تحسين أداء برامج مكافحة البطالة والفقير في المناطق الريفية والحضرية في المرتفعات و الجنوب العميق. وقد صممت هذه البرامج لدفع العمل في هذه المناطق وإعطاء دفعة لهذه العملية لخلق الثروة والقيمة المضافة، والتي بدأت في عام 1999.

## 3- إطار إنشاء الوكالة :

برنامج القروض المصغرة هو جزء من التنمية الاجتماعية المستهدفة من قبل الحكومة. هذا التطور من شأنه تعزيز قدرة الأفراد والسكان إلى الدعم الذاتي، من أجل تحقيق مستوى معيشي لائق وفرص عمل مجدية، وتنفيذ السياسة الاجتماعية الجديدة، هدفها الأساسي تخفيض التكاليف الاجتماعية لعملية الانتقال إلى اقتصاد السوق. بهذا المعنى، يمثل الدعم المستهدف والمشاركاتي ويقترح كبديل للإشكالية.

## - الإطار القانوني والتشريعي :

عقب التوصيات المنبثقة عن الملتقى الدولي خلال ديسمبر عام 2002 حول "التجربة الجزائرية في القرض المصغر" تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM بموجب :

- المرسوم الرئاسي رقم 11-133 المؤرخ في 22 مارس 2011، المتعلق بجهاز القروض المصغرة.
  - المرسوم التنفيذي رقم 04-14 من 22 جانفي 2004 المتعلق بإنشاء والمحدد لهيكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، معدل.
  - المرسوم التنفيذي رقم 11-134 من 22 مارس 2011 والمعدل للمرسوم التنفيذي رقم 04-15 من 22 جانفي 2004 الذي يحدد شروط ومستوى الإعانات الممنوحة للمستفيدين من القروض المصغرة.
  - المرسوم التنفيذي رقم 04-16 من 22 جانفي 2004 المتعلق بإنشاء و تحديد هيكل صندوق الضمان المشترك القروض المصغرة. حيث تعتبر الوكالة عبارة عن هيئة ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة وأوكلت مهمة المتابعة العملية لنشاطها إلى وزير التشغيل والتضامن الوطني، تقوم بدعم المؤسسات المصغرة المنشأة من طرف أصحاب المشاريع، تهدف الوكالة إلى محاربة البطالة والهشاشة في المناطق الحضرية والريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي والمنزلي إضافة إلى الصناعات التقليدية والحرف خاصة لدى فئة النسوة<sup>2</sup>.
  - ويعتمد جهاز القرض المصغر في تمويل المشاريع على: المساهمة الشخصية للمستفيد وسلفة بدون فائدة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ومساهمة البنك في شكل قرض بنكي. ويهدف هذا البرنامج إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين المستفيدين عبر أحداث الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات، من خلال توسيع الإمكانيات الممنوحة للمواطنين لمباشرة مشاريعهم وإنشاء نشاطات مختلفة من أجل الخروج النهائي من وضعية البطالة والفقر، وبالتالي فهو موجه إلى :
    - البطالين المسجلين في الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بما فيهم أولئك الذين انتهت مدة استفادتهم من حقوقهم.
    - المرأة التي ترغب في العمل ببيتها.
    - الأشخاص لا سيما الشباب الذين ينشطون في القطاع غير الرسمي.
    - حاملي شهادات التكوين المهني.
    - الحرفيين.
    - المواطنين القاطنين بالقرى والبوادي.
- وبصفة عامة فإن هذا الجهاز موجه إلى الفئات من المواطنين الذين لا يمكنهم الاستفادة من القرض في إطار المؤسسات المصغرة وذلك بسبب شرط السن أو التأهيل أو بسبب القدرة المالية الشخصية.

<sup>2</sup> المرسوم التنفيذي رقم 04-14، نفس المصدر السابق، 08.



ويمثل هذا الشكل التنظيمي النموذج المناسب لتنفيذ العمل الجوّاري وتقليص الأجل لاتخاذ القرارات السريعة و لملائمة.

كما هناك هيئة تابعة للوكالة تتمثل في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة والذي يتولى ضمان القروض التي تمنحها البنوك لصالح المقاولين الذين تلقوا إشعاراً بإعانات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

- **المجلس التوجيهي** : المجلس التوجيهي هو هيئة تضم 17 عضو منحدرين من مختلف المؤسسات والأجهزة والجمعيات، ويتمثل دوره في إبداء الآراء حول مختلف المسائل المتعلقة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. يتم إبداء الأفكار على مستوى المجلس التوجيهي بطريقة مستقلة و اعتراضية.

يعين أعضاء المجلس التوجيهي بقرار من الوزير المكلف بالتضامن الوطني، بناء على اقتراح من السلطات التي ينتمون إليها لفترة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد.

- **لجنة المراقبة** : تكلف لجنة المراقبة على مستوى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بممارسة الرقابة اللاحقة لتنفيذ قرارات المجلس التوجيهي الذي تعمل لحسابه. تتكون لجنة المراقبة من ثلاثة (3) أعضاء يعينهم مجلس التوجيه.

- **مجلس التوجيه** : يتكون مجلس التوجيه من الأعضاء التاليين :

- 1- ممثل الوزارة المكلفة بالتشغيل.
- 2- ممثل وزير الداخلية والجماعات المحلية.
- 3- ممثل الوزير المكلف بالمالية.
- 4- ممثل الوزير المكلف بالأسرة و قضايا المرأة.
- 5- ممثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- 6- ممثل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.
- 7- ممثل وكالة التنمية الاجتماعية.
- 8- ممثل صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء.
- 9- ممثل جمعية البنوك والمؤسسات المالية.
- 10- ممثل الغرفة الوطنية للفلاحة؛
- 11- ممثل الغرفة الجزائرية للصيد و تربية المائيات.
- 12- ممثل الغرفة الوطنية للصناعات التقليدية والحرف.

- 13- ممثل صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.
  - 14- ثلاثة (3) ممثلين عن الجمعيات الوطنية بهدف مماثل لهدف الوكالة.
  - 15- يتولى المدير العام للوكالة أمانة مجلس التوجيه.
- يعين الوزير المكلف بالتشغيل أعضاء مجلس التوجيه بقرار، بناء على اقتراح من السلطات التي ينتمون إليها لفترة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد.
- تنتهي عضوية الأعضاء المعينين بحكم وظيفتهم بانتهاء هذه الوظيفة. وفي حالة انقطاع عضوية أحد الأعضاء، يستخلف حسب الأشكال نفسها. ويخلفه العضو الجديد المعين حتى انقضاء مدة العضوية.
- ينتخب رئيس مجلس التوجيه نظراؤه لمدة سنة واحدة ويساعده نائب رئيس ينتخب حسب الأشكال نفسها ولنفس المدة. وفي حالة انقضاء مدة عضويتها، ويستخلفان حسب الأشكال نفسها.
- يتقاضى أعضاء مجلس التوجيه تعويضات عن المصاريف المدفوعة وفقا للأحكام المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.
- يجتمع مجلس التوجيه مرة كل ثلاثة (3) أشهر على الأقل بناء على استدعاء من رئيسه ويمكن أن يجتمع، زيادة على ذلك، في دورة غير عادية بناء على استدعاء من رئيسه أو باقتراح من ثلثي (3/2) أعضائه أو بطلب من الوزير المكلف بالتشغيل إذا اقتضت الظروف ذلك.
- يكلف رئيس مجلس التوجيه بإرسال استدعاء يحدد فيه جدول الأعمال إلى كل عضو في المجلس قبل خمسة عشر (15) يوما على الأقل من تاريخ الاجتماع.
- ويمكن تقليص هذا الأجل في الدورات غير العادية دون أن يقل عن ثمانية (8) أيام.
- لا تصح مداولات مجلس التوجيه إلا بحضور ثلثي (3/2) أعضائه على الأقل وإذا لم يكتمل النصاب، يصح اجتماع مجلس التوجيه بعد استدعاء ثان ويتداول حينئذ مهما يكن عدد الأعضاء الحاضرين.
- تتخذ قرارات المجلس بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين وفي حالة تعادل الأصوات، يكون صوت الرئيس مرجحا.
- تحرر مداولات مجلس التوجيه في محاضر وتدون على سجل خاص مرقم ومؤشر و يوقعها الرئيس.
- ترسل المحاضر إلى الوزير المكلف بالتشغيل في غضون الأسبوع الذي يلي المصادقة عليها.
- يلغي الوزير المكلف بالتشغيل، في غضون الثلاثين (30) يوما التي تلي إرسال محضر مجلس التوجيه، القرارات التي تكون :

- إما مخالفة للقانون أو للتنظيم.
- إما من طبيعتها أن تخل بالتوازن المالي للوكالة.
- لا تكون قرارات مجلس التوجيه نافذة إلا بعد موافقة الوزير المكلف بالتشغيل عليها، عندما تتعلق بما يأتي:
- مشاريع تنظيم مصالح الوكالة المركزية واللامركزية.
- الجداول التقديرية لنفقات تجهيز مصالح الوكالة وسيرها.
- تعتبر أحكام المادتين 14 و 15 المذكورتان أعلاه و المداولات، موافق عليها بعد مضي شهر واحد (01) من تاريخ إرسالها إلى الوزير المكلف بالتشغيل، ما لم يبلغ اعتراض صريح على ذلك في غضون هذا الأجل.
- يتداول مجلس التوجيه وفقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها فيما يأتي :
- برنامج نشاط الوكالة.
- نفقات سير الوكالة وتجهيزها.
- تنظيم ونظام الوكالة الداخليان.
- المخطط السنوي لتمويل أنشطة الوكالة.
- القواعد العامة لاستعمال الوسائل المالية الموجودة.
- إنشاء فروع محلية للوكالة.
- قبول الهبات و الوصايا والإعانات.
- اقتناء البنايات واستئجارها ونقل ملكية الحقوق المنقولة أو العقارية وتبادلها.
- المسائل المرتبطة بشروط توظيف مستخدمي الوكالة وتكوينهم.
- حصائل وحسابات النتائج.
- تعيين محافظ (أو محافظي) الحسابات.
- كل تدبير أو كل برنامج يرمي إلى إشراك الوكالة في تحفيز وإنشاء أجهزة أو مؤسسات مدعوة إلى دعم عملها في مجال إحداث الأنشطة من طرف المستفيدين من القرض المصغر.
- تحدد شروط عمل المستخدمين و مرتباتهم، باستثناء أعوان المديرية بموجب اتفاقية جماعية.
- يعين مجلس التوجيه من بين أعضائه، أعضاء لجنة المراقبة لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد.
- لجنة المراقبة :

- تتكون لجنة المراقبة في الوكالة من ثلاثة أعضاء (03)، يعينهم مجلس التوجيه.
- تعين لجنة المراقبة رئيسها ضمن أعضائها للمدة التي تدوم فيها عهدها.
- تكلف لجنة المراقبة بممارسة الرقابة اللاحقة لتنفيذ قراراتها لحساب مجلس التوجيه.

- تجتمع بحضور المدير العام في نهاية كل ثلاثة (3) أشهر وعند الاقتضاء بطلب من المدير العام أو عضوين اثنين (2) من أعضائها.
- تقدم للمدير العام كل الملاحظات أو التوصيات المفيدة عن أحسن الكيفيات لتنفيذ البرامج والمشاريع التي شرعت فيها الوكالة.
- تبدي رأيها في التقارير الدورية عن المتابعة والتنفيذ والتقييم التي يعدها المدير العام.
- تقدم لمجلس التوجيه ملاحظاتها وتوصياتها عن البيانات التقديرية لإيرادات الوكالة ونفقاتها وبرنامج نشاطها وكذا التقرير السنوي عن تسيير المدير العام.
- تقوم بكل مراقبة أو تدقيق للحسابات عن استعمال أموال الوكالة وتشرف عليهما في نهايتهما بمبادرة منها أو بناء على قرار من مجلس التوجيه.
- يترتب على اجتماعات لجنة المراقبة إعداد محاضر ترسل إلى الوزير المكلف بالتشغيل وتحفظ وفقا للأعراف.
- يحدد مجلس التوجيه في نظامه الداخلي مبلغ تعويض فصلي لصالح أعضاء لجنة المراقبة ويحدد التكفل بالمصاريف المرتبطة مباشرة بممارسة مهامهم أو تعويضها.

## 2- أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر :

تتمثل الأهداف العامة للوكالة في النقاط التالية<sup>4</sup> :

- محاربة البطالة والهشاشة في المناطق الحضرية، والريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي والمنزلي، إضافة إلى الصناعات التقليدية والحرف خاصة لدفئة النساء.
  - استقرار سكان الأرياف في مناطق هم الأصلية بعد إيجاد نشاطات اقتصادية وثقافية منتجة للسلع والخدمات المدرة للدخل.
  - تنمية روح المقاوله عوضا عن الإتكالية التي تساعد الأفراد في اندماجهم الاجتماعي وإيجاد ما يطمحون إليه؛
  - تحسين الدخل وظروف الحياة للفئات الضعيفة وخاصة أصحاب الدخل الضعيفة.
  - استخدام الخدمات المحلية، وتحويل الأنشطة غير الرسمية وغير المنظمة إلى أنشطة رسمية ومنظمة.
  - ترقية الشغل الذاتي من خلال مرافقة القروض المصغرة ودعمها ومتابعتها.
  - تعزيز قدرات المشاريع الصغيرة عن طريق برنامج فرعي لتكوين وتوجيه المستفيدين.
  - ترقية التضامن بين المهن بإنشاء جمعيات لأصحاب المشاريع الصغيرة.
  - استعمال التكنولوجيا الجديدة بما يخدم كل من المستفيدين والوكالة.
- ## 3- مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر :

<sup>4</sup> - مغني ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 6.

- يمكن أن نلخص مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب ما ورد في المرسوم<sup>5</sup> كمايلي :
- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والقانون المعمول بهما.
  - دعم ونصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم.
  - منح سلف بدون فوائد؛
  - إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي ستمنح لهم.
  - ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة، بالإضافة إلى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.
- وبهذه الصفة تكلف الوكالة على وجه الخصوص بمايلي:
- تشكيل قاعدة معطيات حول الأنشطة والأشخاص المستفيدين من الجهاز.
  - تكوين علاقات دائمة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع، وتنفيذ خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها.
  - إبرام اتفاقيات مع كل هيئة ومؤسسة أو منظمة هدفها القيام بأنشطة إعلامية وتحسيسية وكذا مرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار تنفيذ أنشطتهم وذلك لحساب الوكالة.

<sup>5</sup>- موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر <https://www.angem.dz/ar/article/objectifs-et-missions> على الساعة

23:35 يوم 18/02/13

## المبحث الثاني : عرض النتائج ومناقشتها

يهدف هذا المبحث إلى عرض مختلف النتائج المتوصل إليها واختبار مدى صحة فرضيات الدراسة وذلك باستخدام الانحدار الخطي المتعدد والبسيط واختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء واختبار الارتباط الذاتي المشروط بعدم تجانس التباين الشرطي للأخطاء ومن ذلك بالاعتماد على برنامج EVIEWS8 .

## المطلب الأول : عرض وتقديم النتائج المتوصل إليها

- عينة الدراسة : تمثلت في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، وذلك باستعمال بعض النسب المالية في متغيرات الدراسة وقد تم تحديد المتغير التابع في حجم الاستثمارات Y، وتم استعمال ثلاثة متغيرات مستقلة وهي :

نسبة سعر الفائدة بين البنك والوكالة X1، سعر الفائدة بين الوكالة والمستفيد X2،

وقد رمزنا لمتغيرات الدراسة باختصار باعتبارها مؤشرات مالية محددة لأسعار الفائدة خلال السنوات 2007 إلى غاية 2016 والجدول التالي يوضح :

حيث أن :

$Y_x$  : حجم الإستثمارات الممنوحة

$x_1$  : سعر الفائدة بين الوكالة والمستفيد

$x_2$  : سعر الفائدة بين البنك والوكالة

## الجدول رقم 1 : خاص بالبلاستيك

ANNEE	$Y_x$	$X_1$	$X_2$
2007	1	3,75	6,25

2008	2	3,5	6,25
2009	4	3,25	6,25
2010	2	3	6
2011	4	3	6
2012	3	3	5,75
2013	2	1,75	5,5
2014	11	0	1,3
2015	8	0	1,3
2016	6	0	1,3

من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة وذلك باستخدام برنامج EXCEL

الجدول رقم 2 : خاص بالزراعة

ANNEE	Yx	X1	X2
2007	4	3,75	6,25
2008	2	3,5	6,25
2009	3	3,25	6,25
2010	2	3	6
2011	2	3	6
2012	5	3	5,75
2013	9	1,75	5,5
2014	15	0	1,3
2015	22	0	1,3
2016	20	0	1,3

من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة وذلك باستخدام برنامج EXCEL

الجدول رقم 3 : خاص بالخدمات

ANNEE	Yx	X1	X2
2007	9	3,75	6,25
2008	11	3,5	6,25
2009	8	3,25	6,25
2010	10	3	6

2011	12	3	6
2012	14	3	5,75
2013	17	1,75	5,5
2014	23	0	1,3
2015	34	0	1,3
2016	41	0	1,3

من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة وذلك باستخدام برنامج EXCEL

الجدول رقم 4 : خاص بالصناعات التقليدية

ANNEE	Yx	X1	X2
2007	8	3,75	6,25
2008	12	3,5	6,25
2009	14	3,25	6,25
2010	15	3	6
2011	18	3	6
2012	20	3	5,75
2013	35	1,75	5,5
2014	51	0	1,3
2015	73	0	1,3
2016	89	0	1,3

من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة وذلك باستخدام برنامج EXCEL

### 3- حدود الدراسة :

تكمّن حدود الدراسة في الفترة الزمنية المتمثلة في الفترة 2007-2016 والتي تعتبر كافية لدراسة تأثير المتغيرات المستقلة (نسبة سعر الفائدة بين البنك والوكالة. وسعر الفائدة بين الوكالة والمستفيد. وسعر الفائدة المطبق من طرف البنك المركزي) باعتبارها محددات مؤثرة على المتغير التابع والمتمثل في حجم الاستثمارات.

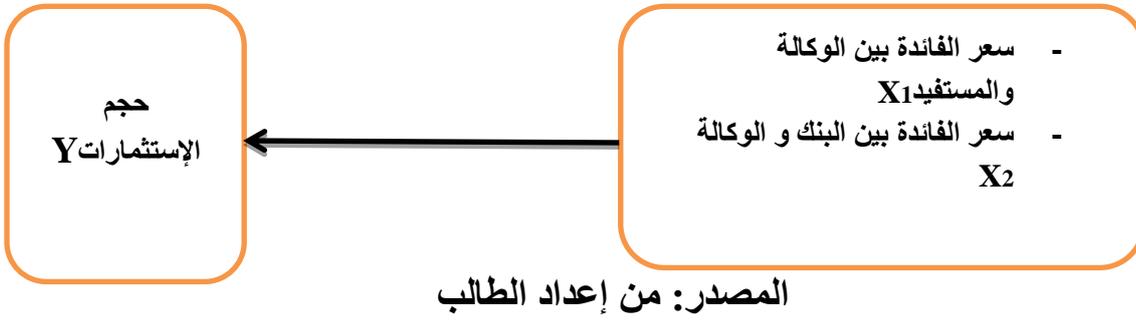
### 4- مصادر البيانات :

تم جمع بيانات الدراسة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والتي بأخذها من المديرية الولائية بكونها مدققة ومعتمدة، تتمتع بمصدقية معقولة يمكن الاعتماد عليها بالدراسات التجريبية وتتمثل هذه البيانات في أسعار الفائدة المطبقة

5- طرق جمع وتلخيص البيانات:

بغرض تنفيذ أهداف الدراسة، واختبار فرضياتها تم جمع المعطيات اللازمة لها بالشكل التالي :

الشكل رقم 02 : متغيرات الدراسة



تتمثل المعطيات اللازمة للدراسة للوكالة خلال فترة الدراسة (10 سنوات)، تم تحديد المتغيرات المستقلة للوكالة أثناء فترة الدراسة من خلال تحديد بعض مؤشرات وهي نسبة الفائدة بين البنك والوكالة، ونسبة الفائدة بين الوكالة والمستفيد، نسبة الفائدة للبنك المركزي، ، وذلك من أجل تجانس المعطيات بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وهو حجم الاستثمارات الممنوحة.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة للدراسة واختبار فرضياتها تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات الإحصائية، بحيث تم الاعتماد على المنهج التجريبي باستخدام الانحدار الخطي المتعدد والبسيط، ومن ثم بناء نماذج مختلفة واختيار النموذج الأمثل بينهما، وذلك لاختبار فرضيات الدراسة من حيث استعمال اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء من الدرجة الثانية LM، واختبار الانحدار الذاتي المشروط بعدم تجانس التباين الشرطي للأخطاء ARCH، ومن ثم دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

ومن أجل القيام بذلك تمت الاستعانة ببرنامج MICROSOFT EXCEL 2010، والاعتماد على البرنامج الإحصائي EViews8.

### المبحث الثالث : عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها

يهدف هذا المبحث إلى عرض مختلف النتائج المتوصل إليها واختبار مدى صحة فرضيات الدراسة وذلك باستخدام الانحدار الخطي المتعدد والبسيط واختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء واختبار الارتباط الذاتي المشروط بعدم تجانس التباين الشرطي للأخطاء ومن ذلك بالاعتماد على برنامج EVIEWS8.0

#### تحليل نتائج الانحدار الخطي المتعدد

من أجل معرفة العلاقة بين جميع المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وبعد إدخال جميع بيانات المتغيرات في البرنامج الإحصائي EVIEWS8.0 تحصلنا على المخرجات التالية:

الجدول رقم 5 : نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد

المعادلة الكلية

$$Y = C + N \times 1 + N \times 2$$

## PLASTIC

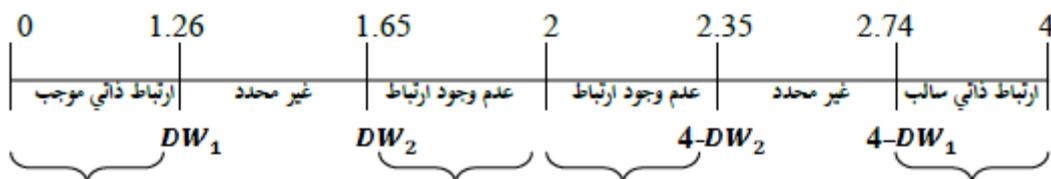
Dependent Variable: YX  
Method: Least Squares  
Date: 06/11/19 Time: 22:01  
Sample: 2007 2016  
Included observations: 10

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	10.15758	1.867973	5.437752	0.0010
X1	0.320693	1.498268	0.214042	0.8366
X2	-1.424629	1.021164	-1.395104	0.2056
R-squared	0.767069	Mean dependent var		4.300000
Adjusted R-squared	0.700518	S.D. dependent var		3.164034
S.E. of regression	1.731516	Akaike info criterion		4.179197
Sum squared resid	20.98704	Schwarz criterion		4.269973
Log likelihood	-17.89599	Hannan-Quinn criter.		4.079617
F-statistic	11.52594	Durbin-Watson stat		2.059660
Prob(F-statistic)	0.006099			

ومنه نجد أن y في علاقة عكسية مع X2 ; X1 يعني أنه كل زيادة في y ب 1 % يؤدي إلى زيادة في X1 ب 0.32 % ونقصان في X2 ب 1.42 %

من خلال جدول البلاستيك نستنتج المعادلة التالية :  $Y = 10.15 + 0.32 X1 - 1.42 X2$   
نلاحظ في الجدول أن معامل التحديد كان 75 % هذا يدل على أن الارتباط بين المتغيرات المستقلة X2 ; X1 تفسر المتغير التابع y بمعدل قوي والمعدل المصحح قدره 70 % في حين أن المعنوية الإحصائية لنموذج الإحصائي تقدر ب  $0.006 < 5\% \text{ Prob } f$  وهو إن دل فإنما يدل على أن للنموذج دلالة معنوية وإحصائية كما أن الارتباط بين أخطار النموذج المتمثل في تحليل هو 2.05 وهو يدل على عدم وجود ارتباط

## الشكل رقم 03 : مناطق القبول والرفض لاختبار Durbin Watson



الجدول رقم 6 : نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد

## AGRICULTURE

Dependent Variable: YX  
Method: Least Squares

Date: 06/11/19 Time: 21:39

Sample: 2007 2016

Included observations: 10

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	21.34185	2.601376	8.204062	0.0001
X1	-2.242441	2.086517	-1.074729	0.3181
X2	-1.781408	1.422093	-1.252667	0.2506
R-squared	0.925509	Mean dependent var		8.400000
Adjusted R-squared	0.904226	S.D. dependent var		7.791734
S.E. of regression	2.411343	Akaike info criterion		4.841570
Sum squared resid	40.70203	Schwarz criterion		4.932346
Log likelihood	-21.20785	Hannan-Quinn criter.		4.741989
F-statistic	43.48537	Durbin-Watson stat		2.459131
Prob(F-statistic)	0.000113			

ومنه نجد أن  $y$  في علاقة عكسية مع  $X_2$  ;  $X_1$  يعني أنه كل زيادة في  $y$  ب 1% يؤدي إلى نقصان في  $X_1$  ب 2.24% و في  $X_2$  ب 1.78%  
من خلال جدول الزراعة نستنتج المعادلة التالية :  $Y = 21.34 - 2.24 X_1 - 1.78 X_2$   
نلاحظ في الجدول أن معامل التحديد كان 92% هذا يدل على أن الارتباط بين المتغيرات المستقلة  $X_1$  ;  $X_2$  تفسر المتغير التابع  $y$  بمعدل قوي والمعدل المصحح قدره 90% في حين أن المعنوية الإحصائية لنموذج الإحصائي تقدر بـ  $0.00013 < 5\%$  Prob f وهو إن دل فإنما يدل على أن للنموذج دلالة معنوية وإحصائية، كما أن الارتباط بين أخطاء النموذج المتمثل في تحليل هو 2.45% وهو يدل على أنه غير محدد

### الجدول رقم 7 : نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد

#### Services

Dependent Variable: YX

Method: Least Squares

Date: 06/11/19 Time: 22:03

Sample: 2007 2016

Included observations: 10

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	36.33974	5.436817	6.684010	0.0003
X1	-2.684004	4.360773	-0.615488	0.5577
X2	-2.774777	2.972141	-0.933595	0.3816
R-squared	0.846325	Mean dependent var		17.90000
Adjusted R-squared	0.802418	S.D. dependent var		11.33774

S.E. of regression	5.039653	Akaike info criterion	6.315876
Sum squared resid	177.7867	Schwarz criterion	6.406652
Log likelihood	-28.57938	Hannan-Quinn criter.	6.216296
F-statistic	19.27533	Durbin-Watson stat	1.685149
Prob(F-statistic)	0.001423		

ومنه نجد أن y في علاقة عكسية مع X2 ; X1 يعني أنه كل زيادة في y ب 1 % يؤدي إلى نقصان في X1 ب 2.68% و في X2 ب 2.77%.

من خلال جدول البلاستيك نستنتج المعادلة التالية :  $Y = 36.33 - 2.68 X1 - 2.77 X2$ .  
نلاحظ في الجدول أن معامل التحديد كان 84% هذا يدل على أن الارتباط بين المتغيرات المستقلة X1 ; X2 تفسر المتغير التابع y بمعدل قوي والمعدل المصحح قدره 80% في حين أن المعنوية الإحصائية لنموذج الإحصائي تقدر ب  $Prob f \% 0.001 < 5$  وهو إن دل فإنما يدل على أن للنموذج دلالة معنوية وإحصائية، كما أن الارتباط بين أخطار النموذج المتمثل في تحليل هو 1.68 وهو يدل على عدم وجود ارتباط.

### الجدول رقم 8 : نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد

#### traditionnel

Dependent Variable: YX  
Method: Least Squares  
Date: 06/11/19 Time: 22:04  
Sample: 2007 2016  
Included observations: 10

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	75.96208	11.08342	6.853670	0.0002
X1	-11.77572	8.889810	-1.324632	0.2269
X2	-3.799274	6.058964	-0.627050	0.5505
R-squared	0.897474	Mean dependent var	33.50000	
Adjusted R-squared	0.868181	S.D. dependent var	28.29704	
S.E. of regression	10.27376	Akaike info criterion	7.740389	
Sum squared resid	738.8515	Schwarz criterion	7.831164	
Log likelihood	-35.70194	Hannan-Quinn criter.	7.640808	
F-statistic	30.63778	Durbin-Watson stat	1.602255	

Prob(F-statistic) 0.000345

الاختبارات الإحصائية للنموذج ومنه نجد أن  $y$  في علاقة عكسية مع  $X_2$  ;  $X_1$  ، يعني أنه كل زيادة في  $y$  ب 1% يؤدي إلى نقصان في  $X_1$  ب 11.77% و في  $X_2$  ب 3.79%.

من خلال جدول الصناعات التقليدية نستنتج المعادلة التالية :  $Y = 75.96 - 11.77 X_1 - 3.79 X_2$  . نلاحظ في الجدول أن معامل التحديد كان 89% هذا يدل على أن الارتباط بين المتغيرات المستقلة  $X_1$  ;  $X_2$  تفسر المتغير التابع  $y$  بمعدل قوي والمعدل المصحح قدره 86% في حين أن المعنوية الإحصائية لنموذج الإحصائي تقدر بـ  $0.003 < 5\%$  Prob  $f$  وهو إن دل فإنما يدل على أن للنموذج دلالة معنوية وإحصائية كما أن الارتباط بين أخطار النموذج المتمثل في تحليل هو 1.60 وهو يدل على غير محدد تحليل النتائج.

\* نلاحظ أن زيادة في الاستثمار في مجال البلاستيك دليل على نقصان معدلات الفائدة بين الوكالة والبنك والمستفيد بحيث أن كل زيادة قدرها بـ 1% في مجال الاستثمار في البلاستيك هو دليل على نقصان معدل الفائدة بـ 1.42% .

\* نلاحظ أن زيادة في الاستثمار في مجال الزراعة دليل على نقصان معدلات الفائدة بين الوكالة والبنك والمستفيد بحيث أن كل زيادة قدرها بـ 1% في مجال الاستثمار في الزراعة هو دليل على نقصان معدل الفائدة بـ 1.78% .

\* نلاحظ أن زيادة في الاستثمار في مجال الخدمات دليل على نقصان معدلات الفائدة بين الوكالة والبنك والمستفيد بحيث أن كل زيادة قدرها بـ 1% في مجال الخدمات في البلاستيك هو دليل على نقصان معدل الفائدة بـ 2.77% .

\* نلاحظ أن زيادة في الاستثمار في مجال الصناعات التقليدية دليل على نقصان معدلات الفائدة بين الوكالة والبنك والمستفيد بحيث أن كل زيادة قدرها بـ 1% في مجال الاستثمار في الصناعة التقليدية هو دليل على نقصان معدل الفائدة بـ 3.79% .

1- الاستثمار في البلاستيك :

$H_0$  لا توجد علاقة ذات دلالات إحصائية بين معدل الاستثمار في البلاستيك والمتغير في معدلات الفائدة.

$H_1$  توجد العلاقة بين المتغيرين.

نقبل الفرضية  $H_1$  بعد رفض الفرضية  $H_0$  التي تنص على أنه لا توجد علاقة بين معدلات الفائدة وحجم الاستثمار في البلاستيك.

### 2- الاستثمار في الفلاحي :

$H_0$  لا توجد علاقة ذات دلالات إحصائية بين معدل الاستثمار الفلاحي والمتغير في معدلات الفائدة.

$H_1$  توجد العلاقة بين المتغيرين.

نقبل الفرضية  $H_1$  بعد رفض الفرضية  $H_0$  التي تنص على أنه لا توجد علاقة بين معدلات الفائدة وحجم الاستثمار الفلاحي.

### 3- الاستثمار الخدماتي :

$H_0$  لا توجد علاقة ذات دلالات إحصائية بين معدل الاستثمار الخدمي والمتغير في معدلات الفائدة.

$H_1$  توجد العلاقة بين المتغيرين.

قبل الفرضية  $H_1$  بعد رفض الفرضية  $H_0$  التي تنص على أنه لا توجد علاقة بين معدلات الفائدة وحجم الاستثمار في الخدمات.

### 4- الاستثمار في الصناعات التقليدية :

$H_0$  لا توجد علاقة ذات دلالات إحصائية بين معدل الاستثمار الصناعات التقليدية والمتغير في معدلات الفائدة.

$H_1$  توجد العلاقة بين المتغيرين.

نقبل الفرضية  $H_1$  بعد رفض الفرضية  $H_0$  التي تنص على أنه لا توجد علاقة بين معدلات الفائدة وحجم الصناعات التقليدية.

### ثانيا : الاستنتاجات

1- أظهرت نتائج الدراسة أن المتغيرات المستقلة ليس كلها محددة لحجم الاستثمارات للفترة 2007-2016 وهذا ما يتوافق مع بعض الدراسات السابقة.

2- من خلال ما نلاحظه من نموذج الانحدار الذي يشمل جميع المتغيرات المستقلة محل الدراسة، نرى أن للنموذج معنوية إحصائية كلية ومعامل التحديد له دلالة إحصائية.

3- نستنتج من خلال نموذج الانحدار المتعدد أن هناك علاقة ارتباط قوية بين المتغير المستقل  $X_2$  وحجم الاستثمار.

- 4- نستنتج أن أغلب المتغيرات المستقلة المعتمدة في الدراسة أغلبها محددة للاستثمارات وهذا ما لاحظناه.
- 5- نستنتج أن نسبة الفائدة بين الوكالة والمستفيد هي الأكثر تحديدا لحجم الاستثمار.
- 6- تمثلت الفرضية الثانية أنه توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين سعر الفائدة وحجم الاستثمار المالية، ومن خلال النتائج المتوصل إليها تبين لنا أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، وبالتالي يتم إثبات صحة الفرضية.
- 7- كما يجب الإشارة إلى أن هناك عوامل خارجية تحدد حجم الاستثمارات مع سعر الفائدة وهي عوامل عادات وتقاليد المنطقة والنظرة إلى سعر الفائدة من منظورها الديني. للعلم أن الدولة قامت بعدة إجراءات من أجل الحد من هذه المشاكل وهي تخفيض معدل الفائدة إلى 0 % في المناطق الصحراء الكبرى والمناطق الحدودية الجنوبية

### خلاصة الفصل:

تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على مستوى وطني أو ولائي على مبادئ وأهداف تسعى بها لدمج و الاهتمام بفئة الشباب والقضاء على البطالة وتقديم فرص عظيمة ليحقق الشباب الفتى ذاته وطموحاته وأهدافه واسعي نحو التنمية.

ومن خلال هذا الفصل حاولنا تقديم عام ومختصر لعينة الدراسة، حيث قمنا بسررد مختصر لوكالة القرض المصغر من حيث نشأتها وصلحياتها ومهامها، كما قمنا أيضا

---

بعرض عينة الدراسة، وتم تحديد فترة الدراسة من 2007 إلى غاية 2016، ومن ثم تحديد متغيرات الدراسة ومصادر البيانات وطرق وجمع تلخيصها.  
ومن خلال ما تقدم قمنا بعرض نتائج الارتباط الذاتي للمتغيرات، وعرض نتائج الانحدار المتعدد والانحدار البسيط، كما حاولنا في هذا الفصل الإجابة على فرضيات الدراسة من خلال تحديد النماذج التي تفسر العلاقة بين حجم الاستثمار والمتغيرات المستقلة،

الخاتمة

حاولنا من هذه الدراسة موضوع فعالية سعر الفائدة لوكالة القرض المصغر، حيث ما مدى تحديد معدلات الفائدة في حجم الاستثمارات الممنوحة خلال الفترة 2007-2016، وتطلب ذلك الاعتماد على فصلين وفقا للمناهج المذكورة سابقا، وحاولت هذه الدراسة قدر المستطاع إظهار هذا التحديد من خلال اختبار عينة بعد نسب الفوائد وأسفرت نتائج الدراسة في ما يلي :

### 1- اختبار صحة الفرضيات :

قامت دراستنا على ثلاثة فرضيات جزائية من خلال نماذج الانحدار المتعدد والمتمثلة في :

- الفرضية الأولى على أن هناك عدم وجود علاقة ذات إحصائية بين المتغير التابع المردودية المالية  $Y$  والمتغير المستقل نسبة السيولة العامة  $X1$  وهذا ما لاحظناه من خلال معامل التحديد الذي يبين العلاقة التفسيرية ومستوى المعنوية الإحصائية.
- الفرضية الثانية تدل على وجود علاقة ذات إحصائية بين المتغير التابع المردودية المالية  $Y$  والمتغير المستقل نسبة الاستقلالية المالية  $X2$  وهذا ما لاحظناه من خلال معامل التحديد الذي يبين العلاقة التفسيرية ومستوى المعنوية الإحصائية.
- الفرضية الثالثة تدل على وجود علاقة ذات معنى إحصائي بين المتغير التابع المردودية المالية  $Y$  والمتغير المستقل نسبة الديون إلى إجمالي الأصول  $C$  وهذا ما لاحظناه من خلال معامل التحديد الذي يبين العلاقة التفسيرية ومستوى المعنوية الإحصائية.

### 2- النتائج المتوصل إليها :

#### (أ)- نتائج الجانب النظري :

- تعتبر مؤشرات سعر الفائدة المادة الضرورية للمسيرين في المؤسسات الاقتصادية والمستثمرين في اقتراض الأموال.
- هدف الدراسة إلى تأثير سعر الفائدة على حجم وإنشاء استثمارات.
- تحديد سعر الفائدة من خلال معرفة ومتابعة الاستثمارات.
- مساعدة وفهم أسعار الفائدة ومن تم التطرق إلى مؤشرات المالية بأنواعها.
- التطرق إلى مجموعة من الدراسات السابقة التي تشترك في المتغيرات موضوع الدراسة.

#### (ب)- نتائج الجانب التطبيقي :

- عدم وجود علاقة ذات إحصائية بين المتغير التابع المردودية المالية  $Y$  والمتغير المستقل نسبة السيولة العامة  $C$ .
- وجود علاقة ذات إحصائية بين المتغير التابع المردودية المالية  $Y$  والمتغير المستقل نسبة الاستقلالية المالية  $X1$ .
- وجود علاقة ذات معنى إحصائي بين المتغير التابع المردودية المالية  $Y$  والمتغير المستقل نسبة الديون إلى إجمالي الأصول  $X2$ .

### 3- التوصيات والمقترحات :

بعد ما تطرقنا لهذا الموضوع "فعالية سعر الفائدة للحد من مشكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" وكانت فترة الدراسة من سنة 2012 إلى سنة 2018، وبعد استعراض الإطار النظري لأسعار الفائدة من حيث المفهوم والأسس والتطرق إلى مؤشرات وفي إطار الدراسة التطبيقية تم استخلاص مختلف النتائج بناء على النماذج المحصل عليها وفي الإجابة على إشكاليات الدراسة واختبار فرضياتها واعتمادا على استنتاجات البحث فقد تم التوصل إلى المقترحات التالية :

- وجوب توافق المؤسسات الدعمة مع البنوك من جانب أسعار الفائدة.

- إعطاء تحفيزات للمستثمرين من أجل إنشاء مؤسسات في المناطق النائية.

#### 4- آفاق مستقبلية :

- إعادة إجراء هذه الدراسة مع توسيع العينة وكذلك في مجموعة من المؤسسات الناجحة وتكون مدرجة في سوق من أسواق الخارجية.

- تجربة سعر الفائدة الصفري للمؤسسات في طريق الإنشاء.

- دراسة أسعار الفائدة والاختلاف في المناطق.

الصفحة	العنوان	الرقم
32	الهيكل التنظيمي والتنظيم العام للوكالة	1
42	متغيرات الدراسة	2
45	مناطق القبول والرفض للاختبار <b>Durbin Watson</b>	3

الصفحة	العنوان	الرقم
40	خاص بالبلاستيك	1
40	خاص بالزراعة	2
41	خاص بالخدمات	3
41	خاص بالصناعات التقليدية	4
44	نتائج اختبار انحدار الخطي المتعدد (بلاستيك)	5
45	نتائج اختبار انحدار الخطي المتعدد (الزراعة)	6
46	نتائج اختبار انحدار الخطي المتعدد (الخدمات)	7
47	نتائج اختبار انحدار الخطي المتعدد (الصناعات التقليدية)	8

- بسام الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2006.
- بوغزالة محمد عبد الكريم، أداة سعر الفائدة وأثرها على الأزمات، الملتقى الوطني التاسع، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة.
- توماس ماير وآخرون، ترجمة السيد أحمد عبد الخالق، النقود والبنوك الإسلامية، دون طبعة، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2002.
- حسن محمد إسماعيل، التخريج الشرعي لصيغ التمويل الإسلامي، معهد الإسلام للبحوث والتدريب، 1995.
- حمد صالح الحناوي، جلال العبد، بورصة الأوراق المالية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
- حمزة محمود الزبيدي، إدارة الاستثمار والتمويل، دار عمان للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- د. عبد الهادي الرفاعي، وفرح عكو، "أثر سعر الفائدة على مبيعات شهادات الاستثمار واسترداداتها في مصرف التسليف الشعبي"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، (2014)، العدد 6، المجلد 36.
- سمير محمد عبد العزيز، إصلاح خلل الهياكل المالية، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، لبنان، 1997.
- غالب عوض الرفاعي، عبد الحفيظ بلعربي، اقتصاديات النقود والبنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2002.
- فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2004.
- محمد القطان، نحو بديل شرعي للآليات أسعار الفائدة، ندوة حول الأسواق المالية الإسلامية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية (دون ذكر التاريخ).
- المرسوم التنفيذي رقم 14-04.
- موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر <https://www.angem.dz/ar/article/objectifs-et-missions> على الساعة 23:35 يوم 18/02/13
- موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر [www.angem.dz](http://www.angem.dz) على الساعة 14:21 يوم 2018/02/11.

الرقم	العنوان	الصفحة
1	إهداء.....	
2	شكر و عرفان.....	
3	مقدمة.....	
<b>الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية</b>		
04	تمهيد.....	
05	المبحث الأول : ماهية سعر الفائدة.....	
06	المطلب الأول : تعريف سعر الفائدة أهميته وأنواعه.....	
07	المطلب الثاني : تحديد سعر الفائدة والعوامل المؤثرة عليه.....	
08	المبحث الثاني : علاقة سعر الفائدة بالتمويل.....	
09	المطلب الأول : أشكال وطرق التمويل لدى المؤسسات الاقتصادية.....	
10	أولا : المصادر الداخلية (التمويل الذاتي).....	
11	ثانيا : المصادر الخارجية (التمويل الخارجي).....	
12	أولا : البنوك التجارية (التمويل المصرفي).....	
13	ثانيا : الهيئات والمؤسسات المتخصصة.....	
14	المطلب الثاني: حركة سعر الفائدة وتأثره على مستوى التمويل لدى المؤسسات والمتوسطة والصغيرة.....	
15	المبحث الثالث : الدراسة السابقة.....	
16	المطلب الأول : الدراسة السابقة في الموضوع.....	
17	خلاصة الفصل.....	
<b>الفصل الثاني : دراسة ميدانية</b>		

## فهرس الموضوعات

18	تمهيد.....
19	المبحث الأول : بطاقة فنية حول الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر .....
20	المطلب الأول : تقديم عام حول الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.....
21	أولا : نشأة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.....
22	ثانيا : الهيكل التنظيمي للوكالة ومهام وأهداف ANGEM.....
23	المبحث الثاني : عرض النتائج ومناقشتها.....
24	المطلب الأول : عرض وتقديم النتائج المتوصل إليها.....
25	المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة.....
26	المبحث الثاني : عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها.....
27	خلاصة الفصل.....
28	الخاتمة.....
29	قائمة والمراجع..... المصادر